مراجعة أولية لخندق «السلام» في الولايات المتحدة

كي لا تُجيَّر طاقاتُنا في مشاريع وسطية

. إلياس رشماوي* .

لا يختلف اثنان على أنّ ما تمخَّضَ عن الاستعمار الأميركيّ المتزايد والمتسارع، وعن الهرولة لفرض العولمة بكلّ أبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية، من بركان شعبيّ عالميّ عارم، لهُوَ من أهمّ ميزات هذه الحقبة التاريخية التي تتخندق فيها قوى الشعوب المقهورة ضدّ آليات القمع بكلّ أشكالها. ولكنّ هذا الإجماع ينهار بشكلٍ شبهِ كامل عند تحديد شعارات وآليات تلك الحركات الشعبية المناهضة للحرب أو العولمة، وبخاصةٍ في الولايات المتحدة. فحينما تُجْمِع الحركاتُ الشعبيةُ المقاومةُ في كافة أنحاء العالم على ضرورة إسناد الشعوب التي تناضل ضدّ الاستعمار، كما هو الحال في فلسطين والعراق والفليبين وكولومبيا وغيرها، تقف «حركةُ السلام» الأميركية متجزِّئةً ومتناقضة حيال هذه القضية المفصلية:

ـ فمنها ما يرى ضرورةَ دعم نضال الشعوب من خلال إسنادها مباشرةً وربطها بكلّ ما يجري في الولايات المتحدة من صراعات سياسية ومطلبية داخلية.

ـ ومنها ما يَرفض هذا الإسنادَ والربطَ رفضًا قاطعًا، معتبرًا أنّ المعركة تتمركز حول تغيير الإدارة الأميركية الحالية وتجميلها، وأنّ العديد من حركات الشعوب المناضلة حركات «إرهابية.» ولكنّ هذه القوى الرافضة للإسناد والربط لا تجرؤ على إشهار موقفها علنًا بسبب اغترابها شبهِ الكامل عن موقف الشارع المناهض للحرب والعولمة، فتصوِّر موقفَها العلنيّ على أنّه مساند «لحقوق الإنسان» و«الشرعية الدولية» بدلاً من أن تَجْهر بعدائها لحركات التحرُّر. وهكذا تَسْتقطب الشارعَ المناهضَ للحرب ـ ولكنْ غير المؤطَّر سياسيًا ـ تحت غطاءِ دَعْمها للشرعية الدولية.

للوهلة الأولى تَظْهر هذه المنظّماتُ وكأنّها هي وحدها التي تَطْرح الشعارات «العقلانية» و«المعقولة» والقابلة للتحقيق، والتي بإمكانها دفعُ أكبر عدد من قوى الشعب الأميركيّ إلى الانخراط في أُطرها. لكنّ ما يتمّ إغفالُه في هذا السياق هو خطورةُ طرحها السياسيّ المرتكز أساسًا إلى نظرةٍ مهيمنةٍ عنصريةٍ وشوفينيةٍ عنوانُها هو التالي:

على الشعوب المقهورة أن «تتوافق مع متطلّبات العصر» بأن تَصُوغ برامجَها ونضالَها بما تَسْمح به القوى المهيمنةُ أو ما يُسمَّى بالشرعية الدولية: وأمّا أيُّ نضال آخر فما هو إلاّ مغامرةٌ في أحسن الأحوال بل وإرهابٌ أيضًا!

من هذا المنطلق تَنْزع هذه القوى نفسَها من خندق الصراع الحقيقيّ مع الإمبراطورية الأميركية وتَخْلق خندقًا آخر يصبّ في القوالب السياسية التي شكّلتها اليومَ منظومةُ التسلّح والهيمنة الاقتصادية والعولمة الكاملة. وهنا لا بدّ من تقديم بعض النماذج حتى نتمكّن من تقييم هذا الدور الخطير، الذي يتزايد اتّساعًا لا في الولايات المتحدة الأميركية وحدها بل في أوروبا وفي عالمنا العربيّ أيضًا. والحقيقة هي أنّ هذه الأدوار لا تنحصر في المؤسسات الشعبية، وإنّما تَعْتمد أساسًا على الأدوار الوظيفية التي تمارسها أنظمةٌ بأكملها.

◆ ◆ ◆

إنّ القضية المفصلية التي تشكّل النموذجَ الأساسيّ لمحاولات تقويض النضال ضدّ الاستعمار والهيمنة هي قضية فلسطين. فعلى شواطئ فلسطين تتلاقى وتتصارع الأمواجُ السياسيةُ المختلفة، وتَبْرز تداعياتُها ونتائجُها بأوضح الأشكال. وفي الولايات المتحدة تحديدًا يتمحور الصراعُ بين أطراف خندق السلام ـ

---

* ـ عضوٌ في الهيئة الإدارية لتحالف أنْسِر A.N.S.W.E.R، ونائبُ رئيس الحملة العالمية ضدّ العدوان الأميركيّ على العراق، ومتحدّث باسم «تجمّع فلسطين الحرّة في الولايات المتحدة.»

أصرت القوى الفلسطينية وحلفاؤها، خاصةً في تحالف «أنْسِرْ»، على أن تحتلّ فلسطين الشعار الأساسيّ في التظاهرات. لكنّ «خندق السلام» حاول شطب فلسطين أو مسخها

وهذا يَشْمل العديدَ من المؤسسات العربية والإسلامية ـ حول الشعارات المتعلّقة بالنضال الفلسطينيّ.

أ ـ فهناك تيّار واسع يَطْرح فلسطين بشموليتها ووحدانية شعبها وأرضها. وهو أيضًا يُصرّ على أنّ النضال الفلسطينيّ لا يقتصر على الحرية الكاملة غير المنقوصة أو المشوّهة لكلّ الفلسطينيين ـ الأمر الذي يقتضي النضالَ ضدّ الصهيونية **بكلّ** أشكالها وإفرازاتها، بما في ذلك الكيانُ السياسيُّ الإسرائيليّ ـ وإنّما هو أيضًا نضالٌ مركزيٌّ ضدّ منظومة العولمة والاستبداد. ويرى هذا التيّار أنّ إسناد النضال الفلسطينيّ ليس محتَّمًا من منطلقٍ تضامنيّ عالميّ فحسب، بل أيضًا لأنّه (أيْ ذلك التيار) يرى نفسَه امتدادًا للنظرة السياسية التي يناضل الشعبُ الفلسطينيُّ من أجلها، وهي العمل على إيجاد عالم حرّ تكون فيه السيادةُ للشعوب والإنسان.

وأما على صعيد البرنامج السياسيّ، فيرى هذا التيار أنّ إنهاء الاحتلال للضفّة والقطاع حقٌّ لا هدفٌ نهائيّ، أيْ أنّه لا يلغي كافةَ الحقوق الأخرى من عودةٍ وحريةٍ وسيادةٍ على كلّ فلسطين. وهنا يتقاطع المشروع التحرُّريّ الفلسطينيّ بركائزه الثلاث (الشتات، والخطّ الأخضر، ومناطق ما بعد عدوان ١٩٦٧) مع البرنامج التفصيليّ لهذا التيار، وذلك عبر عدة برامج كمشروع «سحب الاستثمارات من كافة المؤسسات والشركات التي تتعامل مع الكيان السياسيّ الإسرائيليّ» باعتباره كيانًا غيرَ شرعيّ يماثل ـ تاريخًا وبرنامجًا وهدفًا ـ نظامَ التفرقة العنصرية الاستعماريّ السابق في جنوبيّ أفريقيا.

ويصرّ هذا التيار على مناهضة أيّ مشروع أو مؤسسة أو شخصية تحاول إجهاضَ حقّ العودة الفلسطينيّ، الفرديّ والجماعيّ، لكونه حقًّا لا مساومة أو نقاش عليه. ويرى أنّ عملية استبدال المشروع التحرّري الفلسطينيّ بمشروع الدويْلة الهزيلة ما هو إلاّ استكمالٌ للخطّة الرامية إلى تصفية قضية فلسطين بأكملها وشطبِها من كينونة الوعي العربيّ والعالميّ المناهض جملةً وتفصيلاً للاستعمار بكافة أشكاله.

وقد تمثّل نجاحُ هذا التيار في طرح برنامجه الجذريّ في العديد من البرامج والأنشطة النوعية المتراكمة، التي أصبحتْ تحتلّ الموقعَ الأساسيَّ في ما يخصّ قضيةَ فلسطين في الولايات المتحدة. وبقدْر نجاحه يشتدّ العملُ ضدّه. ففي العشرين من شهر نيسان (أبريل) عام ٢٠٠٢ قامت في الولايات المتحدة أكبرُ تظاهرتيْن دعمًا لفلسطين: الأولى في العاصمة واشنطن وضمّتْ حوالى مئة ألف، والثانية في سان فرانسيسكو وضمّت خمسة وثلاثين ألفًا. ويَجْدر ذِكْرُ هذا اليوم التاريخيّ لأنّه أحدُ نماذج الصراع بين التياريْن حول فلسطين. ففي حين أصرّت القوى الفلسطينية وحلفاؤها، خاصةً في تحالف «أنْسِرْ» A.N.S.W.E.R ـ وهو تحالفٌ عريض يضمّ قوى متعدِّدةً أميركيةً وفلسطينيةً ـ على أن تحتلّ فلسطينُ الشعارَ الأساسيّ الناظمَ لمثل تلك التظاهرات، حاول العديدُ ممّن يُعتبرون من «خندق السلام» شطبَ أو مسخَ فلسطين في هذا اليوم، مراهنين على فشل القوى المناصرة لفلسطين في حشد مثل ذلك العدد إسنادًا لنضال المقاومة إبان دكّ مخيم جنين. وجاءت النتيجة تمامًا كما اعتقد التيارُ المناصرُ للقضية، وبخلافِ ما زعم التيارُ المهمِّشُ لها. وكان ذلك بمثابة دقّ ناقوس الخطر للتيار المناهض لطرح فلسطين جذريًا، ومؤشِّرًا له على وجوب أن يقوّي من مشاريع الوسطية والتمييع. فما هو هذا التيار المميِّعُ لقضية فلسطين حينًا، والمناهضُ لها حينًا آخر؟

ب ـ إنّه تيار يرتكز أساسًا إلى مجموعة من القوى التي تتخذ من المنظمات غير الحكومية معقلاً لها، ويتناوب على انتقاء «قضية اليوم» لا لدعمها جذريًا بل لتجييرها إلى ما يتناسب مع برامجه

ثمّة من يعمل على تسليم الجالية العربية إلى الإدارة الأميركية على طبق من فضّة: إفطارٌ عقده البيت الأبيض عام ٢٠٠٢ للمحافظين العرب والمسلمين

المالية والتوسعية: فتارةً نيكاراغوا، وطورًا السلفادور، ومن بعدهما جنوب أفريقيا والعراق وأفغانستان، واليوم فلسطين... تماما كلعبة «الحجلة» ـ فبعد القفز على المربع الصحيح لا يفكّر الطفلُ إلا بالقادم. إنّه تيار يَرْفض بشكلٍ كاملٍ اعتبارَ قضية فلسطين قضيةَ استعمار إجلائيّ، كما هو واقعُ الحال، ويَعُدّها قضيةَ احتلال أو نزاع يحتاج إلى حلّ بين «الشعبيْن» أو إلى «السلام» للمنطقة بأسرها. وفيما تَرفع القوى المناصرةُ لفلسطين شعاراتٍ من قبيل دعم النضال الفلسطينيّ وتعريةِ الصهيونية ودورها الوظيفيّ في تمرير الهيمنة الأميركية، تَرفض القوى المبيِّعةُ هذه الشعاراتِ وتناضل ضدّها سرًا وعلنًا، وذلك لأسباب عديدة أهمُّها:

١ ـ الحفاظُ على ما يقدِّمه المموّلون من هِبات ومساعداتٍ مالية لهذه المؤسّسة أو تلك. فهذه المساعدات تأتي في الأغلب مشروطةً بأن لا يتعدّى البرنامجُ السياسيُّ سقفَ شعار «إنهاء العنف» أو على الأكثر سقفَ تمريرِ ما يشابه «خارطة الطريق.»

٢ ـ ارتباطُ هذه المؤسسات بالاتجاه الليبراليّ الموالي أساسًا لمنظومة الهيمنة الغربية على الشرق، ولكنْ من خلال تجميله وتلميعه، كما هو الحال في الغزو الغربيّ الكامل للشارع العربيّ عبر المئات من المنظّمات غير الحكومية المموّلة أميركيًا وأوروبيًا.

٣ ـ رفضُ هذه الشريحة لسيادة شعوبِ وجالياتِ «الجنوب الكونيّ» على قضاياها، وإصرارُها على أن تكون هي دائمًا في مقدِّمة صياغةِ برامج «المجتمع المدنيّ» لكونها (أيْ تلك الشريحة) هي «الأكثرَ إلمامًا» بمنهجية الديموقراطية والتعددية الليبرالية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أعلنتْ إحدى هذه المنظمات عن عزمها على إرسال ألف طالب أميركيّ (يُفضَّل أن يتكلّموا العربية!) إلى العراق خلال فترة الصيف المقبل لدراسة ممارسات قمع حقوق الإنسان من قبل النظام والاحتلال الأميركيّ. ويأتي هذا المشروعُ بالتنسيق مع الإدارة الأميركية وبتمويل من مؤسساتٍ لها باعٌ في اختراق المجتمعات المختلفة. والسؤال طبعًا: مَنْ هو المستفيد من تلك المعلومات التي ستتضمّن الكثيرَ من تفاصيل الواقع السياسيّ العراقيّ؟ فبطبيعة الأمر، لا بدّ للمموّل من تسلّم «نتيجة المشروع،» ولا بدّ للإدارة المحتلّة من أن تشارك في صياغة البرنامج والاستفادةِ منه. وفي ظلّ تنامي المقاومة للاحتلال الأميركيّ للعراق، مَنْ سيكون المستفيد من هذه الإحصائيات التي بدأتْ بعد أيام من سقوط بغداد؟ وهل هذا هو المطلوب من منظمات «السِّلْم» الأميركية؟

٤ ـ محاولةُ هذه الشريحة اختراقَ النظام السياسيّ الأميركيّ لكونها معارَضةً موالية، أيْ أنّها موجَّهةٌ ضدّ نظام ذاك الرئيس أو تلك الإدارة، لا ضدّ **مشروع** الهيمنة الذي يتعدّى أيَّ رئيس أميركيّ بغضّ النظر عن كونه جمهوريًا أو ديموقراطيًا. وهكذا تحاول هذه الشريحةُ أن تجد لنفسها مرشَّحين وممثِّلين داخل مؤسّسات النظام، كمجلس الشيوخ.

ولكي تُثْبت هذه الشريحةُ ولاءها لمموِّليها وأنصارها، تتّخذ مواقفَ تؤدّي إلى إجهاض أو تمييع النضال الجذريّ للشعوب المختلفة، كالشعبيْن الفلسطينيّ والعراقيّ. وهذا يقتضي منها مهاجمةَ قوى التيار الجذريّ ومحاولةَ تقويضها عن طريق العديد من المحاولات الفاشلة لعزلها سياسيًا وجماهيريًا ـ وهو ما يتمّ أيضًا في الوطن العربيّ من قبل المؤسسات الوظيفية التي تمرِّر الهيمنةَ بثيابٍ مجمَّلة. فعلى سبيل المثال، كانت هذه المنظمات تَرفض جملةً وتفصيلاً مجرَّدَ النطق بكلمة «فلسطين» خلال عقد الثمانينيات، مرتكزةً في ذلك الحين في برامجها على أمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا حيث التمويلُ و«الموضةُ» السياسية.

وهنا يتقاطع ما يَطْرحه المحافظون الجدد مع ما يحاول فرضَه الليبراليون الجدد والقدامى من منظومة سياسية تَرْفض

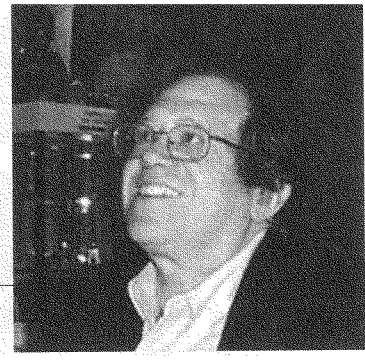

بذريعة الحوار مع السلطة الكونية المتنفِّذة تقوم بعض المؤسسات العربية الأميركية بتكريم أحد مجرمي الحرب (كولن باول) وبالحوار مع ناشط صهيونيّ (مايكل ليرنر)

المشروعَ التحرُّريّ العربيّ وتستبدله ببرنامج مقوّض ومهمّش. فعندما رَفضتْ تلك الشريحةُ، بتحالفاتها المختلفة ومؤسساتها المتعدّدة، المشاركةَ مع تحالف «أنْسِر» في تظاهرات وحدوية ضدّ الحرب، كان هذا الرفض بسبب إصرار «أنْسِر» على ضرورة وجود فلسطين كعنوان وشعار سياسيّ أساسيّ لا يَقْبل المساومة. وعندما شارك مئاتُ الآلاف ورفرفتْ أعلامُ فلسطين كما لم ترفرفْ من قبلُ في السماء الأميركية، جاء الحسمُ بصوابِ وشعبيةِ هؤلاء الذين يَرفضون تهميشَ حركات التحرّر وبأهمية إصرارهم على جعل حقّ تقرير المصير وإنهاء الاستعمار الكولونياليّ شعارَ الفترة المقبلة.

◆ ◆ ◆

إنّ شريحة الوسط والليبرالية ترى أنّ الحرب قد انتهت، وأنّ ما يجري اليوم إنّما هو صراع بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة على مَنْ «يدير أمورَ العراق» وعلى كيفية إيجاد «صيغة سلام» بين الكيان السياسيّ الإسرائيليّ والفلسطينيّين من أجل «إنهاء العنف» وتطبيع العلاقات بين كافة «الدول.» وبناءً على ذلك ينحصر برنامجُ هذه القوى الوسطية بالمطالبة باستبدال الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، وبتمرير صورة مجمّلةٍ لـ «خارطة الطريق.»

وأما الحركة الشعبية العارمة، التي ترى نفسَها في خندق مواجهة الكولونيالية والعولمة بكلّ أشكالها، فهي تَعتبر الحربَ مستمرةً ولا تَقْصرها على مظاهرها العنفية بل تمدّها إلى كلّ إفرازاتها وأشكالها. ومن هنا يأتي البرنامجُ السياسيّ الناظمُ الذي يَرفع شعارَ حقّ تقرير المصير والحرية الكاملة للشعبيْن الفلسطينيّ والعراقيّ خارج أُطر أميركا والأمم المتحدة. وإنّ هذه النظرة الجذرية والشمولية لطبيعة الاستعمار والنظام السياسيّ التي تحاول أن تَفرضه أميركا من خلال العولمة تتقاطع مع ما تُقدّمه الحركةُ الديموقراطيةُ الشعبية العربية والعالمية كما أُعلن عنها مثلاً في مؤتمر القاهرة في كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٢.

ولا يقتصر هذا الصراعُ السياسيّ والتباينُ البرنامجيّ على القوى الأميركية فقط، بل يمتدّ أيضًا إلى المؤسسات العربية التي تواجه بدورها ولادةً جديدةً ضمن هذا المخاض السياسيّ العالميّ. فثمة مجموعة تحاول إفراغَ الجالية العربية من أصالتها ومرجعيتها، وتحويلَها إلى شريحة تائهة في الشارع الأميركيّ تحت ذريعة «إثبات الولاء الكامل» للولايات المتحدة الأميركية. وتمارس تلك المجموعةُ كافةَ الوسائل للوصول إلى غايتها: فمِنْ بين أفرادها اليوم مَن استبدل تعبيرَ «الجالية العربية الأميركية» بتعبير «أميركيون من أصل عربيّ» ـ وهذا ليس مصادفةً بل امتدادٌ لمشروع تسليم الجالية العربية كشريحة موالية للإدارة على أملِ أن تقدِّم هذه الأخيرةُ بعضَ الفتات كمشروع «خارطة الطريق.» وبذريعة الحوار مع السلطة الكونية المتنفذة ـ أي الإدارة الأميركية ـ تقوم بعضُ المؤسسات العربية الأميركية بتكريم أحد مجرمي الحرب ضدّ العراق (كولن باول) في أهمّ لقاء سنويّ تَعْقده. وتضيف إلى هذا التكريم فتحَ باب الحوار مع نشطاء صهيونيين (مايكل ليرنر) تمرَّسوا في إجهاض مشروع التحرير واستبدالِهِ ببرنامج الدويْلة الممسوخة. وفي الوقت الذي تَرْفع فيه هذه المجموعةُ العربيةُ سابقًا والمتأمركةُ حاليًا شعارَ الحوار والتطبيع مع العولمة والصهيونية، تَضْرب بيدٍ من حديدٍ كلَّ مَنْ حاول مناهضةَ محاولاتها. غير أنّ النتيجة جاءت عكسية: فكما يَرْفض الشارعُ العربيُّ والعالميُّ منظومةَ أميركا السياسية وكلَّ مَنْ شاركها في الأدوار الوظيفية المختلفة، يَرْفض الشارعُ العربيُّ في أميركا هذا الطرحَ الذي يقدِّم شعبَنا في المغترب إلى الإدارة الأميركية على طبق من فضة.

وعند اصطفاف القوى، يقف المتأمركون العرب على يمين خندق الوسط الليبراليّ في حركة السلام، وتتقاطع برامجُهم مع أطراف مختلفة في الإدارة الأميركية.

حين رفرفتْ أعلامُ فلسطين كما لم ترفرفْ من قبل في السماء الأميركية: مظاهرة «أسْرِ» في واشنطن، ٢٠ نيسان ٢٠٠٢

وهكذا يصبّ جميعُهم في مشروع شطب حركة التحرّر لكونها «باليةً» و«عفى عليها الزمنُ،» و تُستبدَل ببرامج سياسية تشقّ الصفَّ العربيّ وتَحْرمه سلطتَه على ثرواته ومقدّراته. فـ «اللجنة الأميركية حول فلسطين،» المنبثقةُ مؤخّرًا عن بعض رموز التأمرك في الوسط العربيّ والمساومةِ التاريخيةِ في الوسط الأكاديميّ الفلسطينيّ في أميركا، ما هي إلاّ إفراز لهذا الاصطفاف السياسيّ. ذلك أنّ مشروع هذه اللجنة لا يتعدّى خارطةَ الطريق، بل يَقْصر عنها ويَطْرح ضرورةَ تمرير النظام السياسيّ والاقتصاديّ الأميركيّ على العالم العربيّ كهدف أساسيّ أولويّ. وبهذا الطرح، تقدّم هذه اللجنةُ، ولجانٌ أخرى شبيهة، إلى حركات مناهضةِ الحرب وغيرِها من الائتلافات السياسية، مَخْرجًا لعدم ضرورة إسناد حركات التحرّر، بل وبديلاً «عربيًا» للمساومة على الحقّ العربيّ.

لإضفاء الشرعية على هذه الاصطفافات والتيارات، يَضْرب المتفقون على مسخ الحقّ العربيّ بعَصَا الديموقراطية والتعددية الفكرية. وفي الوقت الذي يمرّرون فيه سياسات الهيمنة الأميركية عن طريق تجيير نضالات الشعوب وثرواتها لمشاريعهم، فإنّهم يطالبون الجميعَ بشطبِ وتهميشِ كافة القوى المناهضة للعولمة والتطبيع والاستعمار والحرب بدعوة أنّها قوى «متطرّفة لا تتماشى مع متطلبات العصر.»

◆ ◆ ◆

وهكذا تفرز «حركةُ السلام» الأميركية نفسَها ـ بكافة تنوُّعاتها ـ على أنّها في الحقيقة مرآةٌ حقيقيةٌ للشارع الأميركيّ، الأمرُ الذي يتطلّب من القوى الديموقراطية الوطنية والمناضلة في الشارع العربيّ وفي كلّ شعبٍ يناضل ضدّ الاستبداد أنْ يحمّل المؤسسات المذكورةَ مسؤوليةَ مواقفها. فليس من المعقول أن تَعْمل مؤسسةٌ ما على مسخ الشعار الفلسطينيّ الذي يدعو إلى عزل القوى الصهيونية والمؤسَّسةِ السياسية الإسرائيلية، وعلى استبداله بشعارات متدنّية لا تتعدّى «التعايشَ» و«السلامَ،» ثم تجيِّر ـ في الوقت نفسه ـ القضيةَ الفلسطينيةَ لمصلحتها الاقتصادية عن طريق إرسال الوفود واستلام المنح وبناء المؤسسات التي تؤدي إلى إختراق الإجماع الشعبيّ العربيّ والعالميّ!

كما يترتّب على القوى الشعبية العربية مساءلةُ كلِّ مَنْ يأتينا من الولايات المتحدة حول الموقف من العراق وفلسطين. وعلى شعبنا العربيّ في المغترب الأميركيّ أن لا يتوانى في محاسبة كافة المؤسسات على ما تقدّمه لصالح أو لغير صالح الإجماع العربيّ على الحرية الكاملة غيرِ المنقوصة والسيادة الديموقراطية غيرِ المسلوبة.

لضمان استمرارية التعبئة الشعبية في الشارع الأميركيّ لصالح المشروع التحرُّري، لا بدّ من أدوات عالمية حاضنة تُحافظ على البوصلة السياسية، وتقوّي إمكاناتِ وبرامجَ التحالفات والمؤسسات المناهضة للمشروع الأميركيّ. إنّ فرز هذه الآليات يساعد في منع القوى المعادية أو الوسطية/اليمينية من تجيير طاقاتنا في مشاريع تَظْهر وكأنّها تَخْدم الوطن ولكنّها تَنْهش به في الصميم.

إنّ الأولوية اليوم ليست فقط لحشد أكبر الجهود والطاقات لمواجهة مشاريع الهيمنة والصهينة، بل أيضًا للحفاظ على الذات والمتّجه السياسيّ. فالخطر مُحْدق وهو مصيريّ، ويأتينا اليومَ بألبسة مختلفة وبأسماء متعدّدة وبمشاريع تبدو وكأنّها لمصلحة الوطن. وفي مواجهة ذلك كلّه ليس ثمّة ما هو أفضل من الوضوح في الرؤية واحتضانِ الذات الجماعية وتطويرها منهجًا وفكرًا.

إنّ الوعي العربيّ الوطنيّ الديموقراطيّ وامتداداته في حركات السلام والمؤسسات الشعبية المختلفة في الولايات المتحدة يواجه اليوم المعركة عينَها التي يواجهها شعبُنا بأكمله: معركةَ تطوير الذات والحفاظِ عليها من أجل ضمان مجتمعٍ حرٍّ بلا قيود.

كاليفورنيا